annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

New Woman Foundation
مؤسسة المرأة الجديدة

UNDEF
The United Nations Democracy Fund
FNUD
Fonds des Nations Unies pour la démocratie

قراءة في التقرير الوطني الطوعي الثالث لمتابعة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢١ من منظور يراعي بُعد النوع الاجتماعي

مصر

قراءة في التقرير الوطني الطوعي الثالث لمتابعة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢١ من منظور يراعي بُعد النوع الاجتماعي مصر

المقدمة

هذه الورقة تعمل على تقديم قراءة للتقرير الطوعي الثالث لمتابعة أهداف التنمية المستدامة 2021 من منظور يراعي بُعد النوع الاجتماعي، خاصة وأن أهداف التنمية المستدامة قد خصصت هدفاً مستقلاً حول المساواة بين الجنسين. وبالرغم من جملة أهداف التنمية المستدامة 17، يمكن النظر في قراءة مؤشراتها بشكل رئيسي، إلا أن علينا دائماً العمل على تفعيل التشبيك بين جملة الأهداف المستدامة، بحيث نعمل على تبني سياسات وتداخلات تقاطعية تعمل على مزيد من فاعلية الأهداف وتكاملها ووحدتها، وهو ما ينسحب بالضرورة على الهدف الخامس الخاص بالمساواة بين الجنسين، والذي يخصص في حد ذاته مؤشرات للقياس، ولكن أيضاً يتقاطع مع جملة الأهداف الأخرى. وفي العمل على تفعيل هذا التقاطع، استدامة وشمول يعكسان مقومات التنمية المستدامة.

في حالة مصر، ترصد تقارير المتابعة لأهداف التنمية المستدامة جهداً ملحوظاً في العمل على تحقيق مؤشرات الهدف الخامس المعني بالمساواة بين الجنسين. فعلى سبيل الذكر، خصصت مصر عام 2017 للمرأة المصرية، وعملت على إقرار العديد من السياسات العامة والتشريعات، جاء بعضها على تماس بقضايا العنف ضد المرأة وغيرها من تيسير الاقتراض للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وتمكين النساء بشكل رصدته التقارير الرسمية، واعتبرته الدولة المصرية بمثابة خطوات واسعة نحو سياسات وبرامج تمكين النساء الاقتصادية والاجتماعية.

وفي إطار الحرص ذاته، تعد مصر واحدة من 14 دولة على مستوى العالم المهتمة بتقديم تقارير طوعية حول متابعة أهداف التنمية المستدامة، رغم أنها تقارير طوعية خالصة لا تُخضع الدول للمساءلة حولها. ورغم أن متابعة الأهداف المستدامة غير ملزمة للدول، ورغم تعثر مصر في استدامة تقارير المتابعة الملزمة على اتفاقيات وتعهدات دولية أخرى تخص حقوق الإنسان، إلا أنه من المحمود أن تهتم الدولة المصرية باستدامة تقديم تقاريرها الطوعية الكاشفة على سياسات التنمية الوطنية، ومحاولة قياس قدراتها أو فاعليتها على التغيير، خاصة مع إيلاء اهتمام خاص بأوضاع المرأة المصرية. والجدير أيضاً بالرصد والملاحظة، تقديم التقارير الطوعية الوطنية في قراءة متراكمة مقارنة مع البيانات المتتالية.

فحسب قراءة التقرير الطوعي الثالث، ارتبط السرد والتحليل بالتقرير السابق من بيانات تقارير المتابعة في 2018، فيما ساهم في تقديم قراءة نقدية مقارنة مع البيانات للباحثين والباحثات.

منهجية التقرير

هذا التقرير اعتمد منهجية تشاركية "شمولية" لا تحمل بالضرورة دلالات إيجابية في مجملها. فقد عمد التقرير الطوعي الثالث إلى وصفه "بالتقرير الوطني" الجامع لتشاركية كافة الأطراف، متجاهلاً أو مختلفاً مع أدوار الشركاء، في إطار منهجية واضحة ترفض أو تحطّر تعدد الرؤى للأطراف الشريكة. فلا يفترض أن توضع رؤية كل من هيئات ومؤسسات التمويل الدولية، مع رؤية القطاع الخاص والمجتمع المدني والأطراف الرسمية للدولة في بوتقة واحدة تهدف في الأساس إلى رصد وتقييم الإنجازات والتحديات. وهي منهجية تتسم بشمولية تفتقد إلى التعددية والديمقراطية، كما تعوق تعزيز طرح الاجتهادات والقراءات المختلفة.

الأمر الثاني الملاحظ في منهجية التقرير، هو العروض الرئيسية لما تم تحقيقه من أهداف التنمية، دون تقديم عرض ومقارنة أفقية بالقدر نفسه للسياسات وخطط التنمية التي تم تبنيها بالقدر نفسه، بما يسمح بقياس أثر السياسات بشكل متقاطع لمختلف الأهداف، فجاء عرض التقرير للأهداف المستدامة الـ 17 أقرب إلى الفصول المتوالية المنفصلة وبعيداً عن تكاملية العرض والربط بين جملة الأهداف.

وبالرغم من رصدنا لتناول المقارنة في عرض البيانات بين التقرير الطوعي الثالث الصادر في 2020 والتقرير الطوعي الثاني الصادر في 2018، وهي مقارنة مفيدة تعكس مدى التحسن والتعثر أيضاً على مدى ثلاثة أعوام، إلا أن العرض والقراءة المقارنة افتقدا الإشارة إلى قراءة متباينة ومقارنة بالقدر نفسه لبيانات 2020 وما ينبغي أن تحققه وعود وخطة التنمية المستدامة 2030، وبالتالي الوقوف على إجابات عن تقدير سياسات التنمية الحالية في الوصول إلى المتوقع والمنتظر.

البيئة الداعمة لخطط التنمية المستدامة

خصص التقرير رصداً للبيئة الداعمة لسياسات التنمية المستدامة التي تتبناها الدولة المصرية وفقاً للخطة الوطنية للتنمية 2030، وبالرغم من ضرورة استجابة الخطة الوطنية 2030 للمتغيرات والطوارئ والأزمات غير المتوقعة، إلا أن هذا الحرص على الاستجابة المرنة للطوارئ لا يعني عدم إتاحة خطة التنمية المستدامة 2030، والوقوف على المتوقع تحقيقه حسب مؤشرات كمية وكيفية متغيرة. فبالرغم من إتاحة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية موقعاً ثرياً وغنياً بالمصادر والمتابعات الوطنية والدولية ذات الصلة بالحالة المصرية، إلا أنه يفتقد إلى نشر خطة 2030، ولو في نسختها المتغيرة الأخيرة إثر استجابتها لطارئ الكورونا، وهو ما يجعل الاحتكام في تقدير التقدم المحرز في التقارير يستند إلى القراءة المقارنة لما جاء في التقرير السابق، وهو بالفعل ما تم في التقرير الطوعي الثالث، ومقارنة ببيانات 2018، واختفاء المقارنة أو تعثرها بما نتوقع تحقيقه وفقاً لخطة التنمية المستدامة المقرر الانتهاء منها في 2030.

وفي إشارة التقرير لمحددات البيئة الداعمة للتنمية، ذكر ثلاثة محددات تبنتها سياسات التنمية الوطنية وهي:

المحدد الأول: هو العمل المستمر على تطوير خطة التنمية المستدامة 2030، وتعزيز الاستجابة للمستجدات للطوارئ والأولويات الجديدة، وهو أمر محمود وضروري، لكنه لا ينفي ضرورة إتاحة خطة التنمية عقب كل مستحدث أو تغيير، والنظر إليها باعتبارها خطة ملزمة يجب أن تراكم السياسات التنموية الوطنية على تحقيق مؤشرات النهاية المقررة لها.

- **المحدد الثاني:** تعزيز لامركزية خطط التنمية المستدامة، واستهداف المحافظات والمناطق الهامشية من مخصصات التنمية وخطط التنفيذ، ووقف مركزية العمل التنموي ومحدوديته الجغرافية واقتصاره على المدن الكبرى والعواصم، وهو ما تطلب رصد جهود اللامركزية على مستويات تعيين المخصصات وعرض البيانات عبر المحافظات المختلفة، إلى تعزيز اللامركزية الإدارية، ومحاولة تعميق إتاحة الخدمات الرقمية، وتيسير النفاذ إلى الخدمات وتطوير الجهاز الإداري للدولة. وبالرغم من جهود وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في الإصلاح الإداري والحوكمة، ومحاولات نشر الخدمات الرقمية، إلا أن هناك افتقاداً تشريعياً كبيراً يعمل على تعزيز المشاركة المجتمعية ذات الطابع المحلي. فجملة ما تم رصده في التقرير هو بعض ما أحرز من تدخلات على مستوى الإصلاح الاداري، وليس على مستوى تعزيز لامركزية الحوكمة والعمل المحلي. كما افتقد إلى توسيع رقعة تكليف المجتمع المدني بتوفير الخدمات والخروج من مركزية وأبوية أجهزة الدولة. واقتصر دور القطاع الخاص على تمويل التدخلات الحكومية في مقابل تيسير مبطن أو معلن للحصول على ميزات استثمارية وليس فقط تغيير سياسات التوظيف أو التشغيل غير المركزية، أو فتح فروع غير مركزية لشركات القطاع الخاص في المحافظات.

- كذلك، فإن جزءاً كبيراً ولافتاً من رصد التقرير الوطني لما يقصده بلامركزية حوكمة التنمية، هو اعتماده فقط وقسراً على توفير البيانات والقراءات الإحصائية اللامركزية، ورصد تقدم محرز لمصر على مستوى مؤشرات دولية مختلفة، إلا أن مفهوم لامركزية التنمية المستدامة أوسع وأعقد بكثير من إشارات التقرير الطوعي الأخير، كما أن قياس اللامركزية لا يتوقف فقط عند توفير التدخل والقراءة غير اللامركزية، وإنما يتسع ليشمل ضم فئات مهمشة ومستبعدة أيضاً من جهود التنمية. هو ما أغفل التقرير الإشارة إليه. فلا رصد لبرامج وتدخلات إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة مثلاً، أو أصحاب الأمراض المستعصية، أو الأمراض البيئية وغيرها، بل جاء رصد التقرير للبرامج القومية الكبرى، كتوسيع مظلة التأمين الصحي الشامل، أو تبني برامج جديدة كحياة كريمة، وهي برامج قومية كبرى وبتكلفة ومخصصات عالية وذات ملمح لامركزي من حيث التنفيذ، لكنها وحدها لا تعكس لامركزية الحوكمة كمفهوم ديمقراطي شامل.

- **المحدد الثالث:** وهو استناد التقرير إلى السياسات المبنية على الأدلة، وهو ما يتعلق بتوفير حاويات البيانات، وتحديث المؤشرات وابتكار الجديد منها، وارتباط المؤشرات الكمية تحديداً بقياس الإنجازات حسب أهداف التنمية المستدامة الـ 17، وهو اجتهاد مرصود التقارير، ولكن علينا أن نشير إلى أن البيانات

الإحصائية لا يُنظر إليها باعتبارها نتائج نهائية صحيحة، فهناك دائماً سؤال حول آلية الوصول إلى بيانات ووضع المؤشرات وتحليلها، إضافة أيضاً إلى أن قياس كفاءة سياسات التنمية المستدامة وتنفيذها هو أمر يتطلب القياسات الكيفية بالقدر نفسه، وهو ما تفتقده تقارير المتابعة الوطنية لأهداف وخطة التنمية المستدامة.

قراءة في انجازات التقرير من منظور النوع الاجتماعي

حسب إشارات هذا التقرير، تبنت الحكومة المصرية العديد من سياسات التمكين للنساء على مستويات مختلفة سياسية، واقتصادية، واجتماعية وثقافية، ومن ضمن المرصود تحسن تمثيل النساء في مواقع القيادة واتخاذ القرار، بما فيها مجالات العمل الحكومي، سواء برصد نسب القيادات النسائية في الجهاز الإداري، أو برصد التمثيل النسبي المتصاعد للنساء في البرلمان. وبقدر ما تشير غالبية البيانات إلى أسهم متصاعدة لصالح تمكين النساء، إلا أن تصاعد هذه الأسهم لا يعكس بالضرورة تغييراً عميقاً في نوعية وكيفية تمكين النساء في المجالات المختلفة. فبالرغم من إشادة التقرير بسياسات التمكين الاقتصادي التي انتهجتها مصر لمجابهة الفقر ومد شبكات الحماية الاجتماعية من خلال برامج كبرى على غرار تكافل وكرامة مثلاً، أو شبكة التأمين الصحي الشامل، أو إيلاء اهتمام بجهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعيين مخصصات تمويل وتيسير الإقراض، إلا أن من الواضح، ووفق قراءة البيانات المنشورة في التقرير، لم تحصد النساء تقدماً يتناسب مع حجم التدخلات. فحسب التقرير، تراجعت مصر في "مؤشر الفجوة النوعية" في ما يخص "عامل المشاركة الاقتصادية للنساء وإتاحة الفرص" خمس مراتب مرة واحدة في عام 2020، مقارنة بترتيبها في مرتبة 135 في عام 2015. وقد يكون التفسير الأقرب لتراجع مصر في مؤشر سد الفجوة النوعية، هو متغير فيروس كورونا وأثره على الاقتصاد وفرص التشغيل، لكن علينا هنا الإشارة إلى أن تراجع المرتبة أو الترتيب في المؤشرات الدولية، لا يأتي إثر متغير طارئ وعارض مفاجئ، وإنما يأتي إثر سياسات وتدخلات متراكمة على مدار خمسة أعوام. وهي فترة القراءة المقارنة للبيانات المتوفرة في التقرير. وعلى النقيض، رصد "مؤشر الفجوة النوعية" تنامي المشاركة السياسية، وتحديداً البرلمانية للنساء، حيث حققت مصر قفزة من 33 مرتبة في 2020 مقارنة بوجودها في المرتبة 136 في عام 2015، وهو تحسن لافت علينا الإشادة به مع الحذر أو التعمق في تحليل الأسباب. فتنامي تمثيل النساء في البرلمان جاء إثر اعتماد نظم انتخابية تفتقد إلى التعددية السياسية، حيث جاء أغلب تمثيل النساء في البرلمان بسبب القائمة الموحدة المطلقة، وهي نظام انتخابي قائم على احتكار العملية الانتخابية، ولا تعد دليلاً على التعددية السياسية او التنافسية الانتخابية.

Gender Gap Index: Egypt's Rank in	2015	2020
Economic Participation and Opportunities	135	5-
Education	115	13+
Health	97	12+
Political participation	136	33+

جدير بالذكر أن نرصد تحسن مؤشرات أوضاع النساء في التعليم والصحة وفقاً لمؤشر سد الفجوة النوعية، حيث حققت مصر 12 خطوة إلى الأمام في الترتيب في التعليم مقارنة بالترتيب في عام 2015، وأيضاً حققت 12 خطوة مثيلة في الصحة مقارنة بالترتيب في 2015، وهو تقدم إيجابي، علينا أن نقف على تفسير أسبابه، والتي يسهم فيها بعض برامج الحماية الاجتماعية في وزارة التضامن، وعلى رأسها برنامج تكافل وكرامة في بدايات تنفيذه، حيث تقوم فلسفة هذا البرنامج على ربط الإعانة العينية والنقدية للأسرة المصرية بالتأمين الصحي والمواظبة على التعليم النظامي للأبناء من الجنسين، بما أسهم في رصد تحسن في حالة التعليم والصحة للنساء، وإن يظل غائباً عن القياس، واقع الصحة الإنجابية والجنسية للنساء، وهو مؤشر شديد النوعية والجندرية خاص بالمرأة، أيضاً قياس طبيعة تعليم الإناث ونسب وصولهن إلى التعليم الثانوي والجامعي، وحصولهن على تعليم يتناسب مع طلب سوق العمل.

كما علينا أن نشير إلى أن "مؤشر سد الفجوة النوعية" هو مؤشر يصدر بيانات سنوية. ولهذا اعتمد التقرير الطوعي الثالث على قراءة مقارنة بين خمس سنوات، وهي قراءة تعمل في بعض المجالات على إبراز وتعظيم بعض الإنجازات وإخفاء وتغليف بعض الإخفاقات أيضاً، وهو ما يجب أن يوضع في الاعتبار عند قراءة البيانات وفهم تفسيرها.

سياسات العمل والتوظيف ومعدلات البطالة بين الجنسين

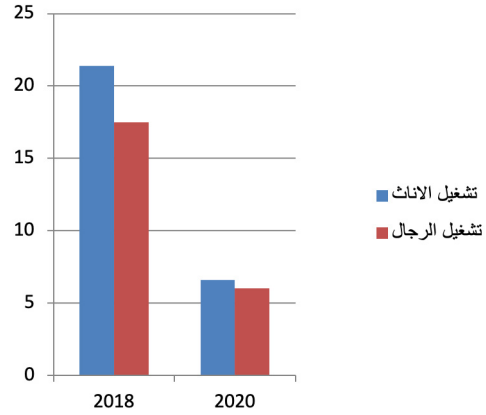

يرصد التقرير الطوعي الثالث بيانات مقارنة حول معدلات البطالة بين الجنسين حسب مقارنة بيانات ما بين عام 2018 وعام 2020. وقطعاً ترصد بيانات 2018 تحسناً لافتاً لصالح تشغيل الإناث مقارنة بالرجال، يتأثر سلباً ويتراجع بشدة في بيان 2020، إلا أن هناك رصداً لتفاوت إيجابي طفيف في معدلات تشغيل الإناث مقارنة بالرجال، وقد يعود التراجع إلى تأثير تداعيات الوباء على سوق العمل، رغم أن التقرير يرصد تكثيفاً لسياسات تمكين النساء الاقتصادية، وخاصة إضاءات على تيسير فرص العمل من البيت، وتطبيق تيسير عمل النساء الحوامل والحاضنات، لكن تداعيات الوباء على سوق العمل، كانت تبدو ذات أثر سلبي مضاعف مقارنة بتأثير استجابة التدخلات الرسمية لإنعاش سوق العمل وتشغيل النساء. وجديرة بالذكر الإشارة إلى أن البيانات النوعية التي استند إليها التقرير هي إنتاج جهاز التعبئة والإحصاء المصري والتابع لوزارة التخطيط.

أيضاً علينا أن نرصد تجاوز التقرير الوطني في رصد وتحليل أوضاع النساء في سوق العمل غير المنظم، حيث تمثل النساء النسبة الأكبر من العمالة غير المنظمة، وتداعيات الأزمة الاقتصادية والوباء لتدهور أوضاع العمالة غير المنظمة، وتعرض النساء لدفع ضريبة متصاعدة من الفقر والخروج من سوق العمل. ورغم محاولة توفير إعانة نقدية ضئيلة للعمالة غير الموسمية، تعثرت فئات عدة من المتضررات من الاستفادة منها لأسباب كثيرة بعضها إداري يخص شروط الحصول على الإعانة، وبعضها يتعلق بقدرة النساء المتضررات على التسجيل الرقمي في جداول الاستحقاق.

في المقابل رصد التقرير الوطني بوضوح استقرار العمالة النسائية في أجهزة الدولة المختلفة، والقوانين والقرارات الإدارية الطارئة التي اعتمدتها الحكومة لتأمين وضع العمالة أثناء فترات الإغلاق الكلي واجتياح موجات الوباء.

مشاركة الجنسين في سوق العمل

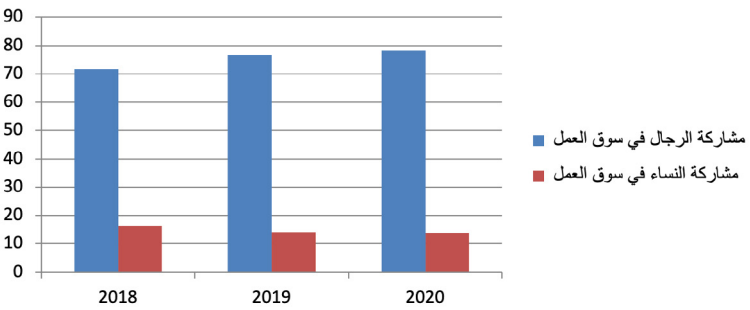

يرصد التقرير الطوعي الثالث لأهداف التنمية المستدامة معدلات مشاركة الجنسين في سوق العمل عبر ثلاثة أعوام متوالية هي 2018، 2019، و2020. حسب البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، وحسب قراءة البيان، تراجعت مشاركة النساء في سوق العمل عقب السنوات المتوالية للرصد، لتصل إلى أدناها 13.8 في 2020.

في المقابل ترتفع نسبة الرجال في سوق العمل حتى في عام الوباء 2020، وهو ما يستوجب ضرورة تبني سياسات حماية طارئة للنساء تحديداً لإبقائهن في سوق العمل رغم عامل الوباء الطارد لهن. اللافت هو رصد الحكومة عدداً من سياسات الحماية للنساء أثناء العام الأخير تحديداً، كتخصيص إعانة نقدية لقطاع العمل غير المنظم، إلا أن علينا أن نذكر عدم تمكّن نسبة كبيرة من الجنسين من الحصول على هذه الإعانة والتي وفرت 500 جنية في الشهر مرة واحدة. وغالباً تمثل النساء النسبة الأكبر المتعثرة للوصول إلى الإعانة لعدد من الأسباب أهمها صعوبة وصول النساء إلى

التسجيل الرقمي، أو إبداء رجال الأسرة أولوية لتسجيل إناث الأسرة باعتبارهن الأولى بالدعم والمساندة في وقت الطوارئ. غير أن محاولات تفسير الفجوة بين الجنسين لم تكن مرصودة في التقرير، رغم وضوح البيان. واعتمد تركيز الرصد على دعم سياسات الحكومة للنساء في قطاع العمل الرسمي، وتحديداً قطاع أعمال الدولة، حيث توفرت الإجازات المدفوعة الأجر والاستثناء والعمل بالتناوب، وغابت عن الرصد أوضاع العمالة غير المنظمة، كما غاب تغافل القطاع الخاص عن تبني اي سياسات حماية لتشغيل الإناث أثناء العامين الآخرين الأكثر تضرراً بالوباء.

الجدير بالملاحظة أيضاً تفاوت أعوام الرصد من هدف إلى آخر ومن منجز إلى آخر. وهو ما يخل بنسبة كبيرة من موضوعية القراءة المقارنة للبيانات التي يستند إليها التقرير. فتأرجح القراءة ما بين عامين فقط 2018، 2020 في حالات، أو مد القراءة ما بين 2015 إلى 2020، أو دمج القراءة لأعوام 2018، 2019، و2020، جميعها تسهم في تفاوت القراءة وتذبذب التفسير وتغيير منطلقات التحليل على مدى التقرير. الأمر الذي يتطلب وضع تناول منظم في أطر ومنطق البيانات، يسهم في تحقيق قراءة دقيقة لبيانات التقرير.

تحديات المساواة بين الجنسين واقتراحات التقرير الطوعي الثالث

يشير التقرير في ما يخص التحديات التي تواجه تحقيق المساواة بين الجنسين، إلى ضرورة النظر إلى المعوقات الاجتماعية التى تكرس العنف ضد النساء، وعلى الأخص ممارسة ختان الإناث. وهي إشارة جيدة ومحمودة من التقرير الطوعي، ولكن جاءت خارج سياق العرض للهدف الخامس وجملة الأهداف المختلفة والتى تبنى التقرير آلية عرض رئيسية لها، وبالتالي لم تأتِ أي إشارة في هدف "الحق في الصحة" لوقف ممارسة الختان وتطبيبه، أو ما يتعلق بتحديات تنظيم الأسرة وقضايا الصحة الإنجابية للنساء. بل وحتى عرض الهدف الخامس المعني بالمساواة بين الجنسين، استهدف بشكل مطلق عرض عدد محدود من التدخلات الرسمية والمعنية بالعمل والتشغيل ومحاولة مواجهة تنامي نسب البطالة. ولذا يأتي عرض مظهر وحيد من التحديات الاجتماعية "ممارسة ختان الإناث" خارج سياق التقرير ككل، وتحديداً السياق الذي تناول الهدف الخامس، وهو أمر يفتقده التقرير الأخير، ويجعله غير حساس بما يكفي لتقديم رصد ومتابعة لأهداف التنمية بما يكفي لقضايا النساء.

وعلينا أن نشير أيضاً إلى أن مصر بالفعل قد اتخذت العديد من التدابير والإجراءات على مستوى التشريع، سواء المتعلق منها بوقف تطبيق الختان أو مناهضة التحرش وتغليظ العقوبة. واتخذت أيضاً خطوات نحو وضع استراتيجيات وطنية متخصصة حساسة وذات صلة بقضايا النوع الاجتماعي، وجميعها يسهم في تحسن أداء التنمية، إلا أن تقرير المتابعة أغفل الإشارة إليها جمعاء. ولم يقدم رصداً ولو إيجابياً لتسويق التدخلات الرسمية ذات الصلة. وقد يرجع تجاهل التقرير الطوعي الثالث لرصد التدخلات الحساسة لتحقيق المساواة إلى أمرين: الأول وهو افتقاد القائمين على كتابة التقرير للحساسية ذاتها في رصد التدخلات الرسمية المعنية بالمساواة بين الجنسين، واستبعاد تأثيرها على إنجاح خطط التنمية المستدامة. والثاني: هو اقتصار رؤية المقررين على رصد التدخلات الاقتصادية، والربط المباشر السائد في ذهنية غالبية العاملين في الحكمة بأن التنمية هي الاقتصاد ومعدلات النمو والاستثمار، وليس المجتمع والثقافة أيضاً، وضرورة الإنفاق على التغيير الاجتماعي والثقافي والاستثمار فيه في ضوء شمول واستدامة التنمية.

تعددت الإشارات اللاحقة في رصد التحديات التي من شأنها إعاقة المساواة بين الجنسين، وإن ظلت في النهاية رصداً محدوداً وغالبيته تتعلق بالأبعاد الاقتصادية منفردة، كتحديات الشمول المالي، وتحديات العمالة في قطاع العمالة غير المنظمة، من دون إلقاء الضوء بالقدر نفسه على حزمة متشابكة من التحديات الثقافية والاجتماعية، ورصد ما تحمل من تدخلات متنوعة حيالها.

وتغافل التقرير أيضاً عن رصد وإبراز دور القطاع الخاص في تبنى سياسات وتدخلات لتحقيق المساواة بين الجنسين، وقد يكون تغافلاً في محله، في ضوء أن العلاقة التي تجمع القطاع الخاص والحكومة هي علاقة المدد والتمويل، وليست علاقة التغيير والشمول. بالتالي لم نرصد أي جديد يخص اجتهاد القطاع الخاص في التشغيل أو الحفاظ على العمالة النسائية أثناء فترة الطوارئ، كفترات الإغلاق الكلي والجزئي تجنباً لانتشار الوباء.

وبالمثل لم يأتِ التقرير على ذكر أدوار المجتمع المدني، ورصد طبيعة تدخلاته. فكل ما تم رصده وقياسه هو التدخلات الرسمية، رغم تأكيد التقرير في المقدمة والمنهجية على كونه تقريراً وطنياً جامعاً لجهود الجميع، وهو ما يطرح سؤالاً حول فاعلية جلسات الاستماع مع الفئات والقطاعات المختلفة، أو استمارات الرصد للإنجازات والتحديات التي تمت تحضيراً للتقرير الطوعي، في غياب أي رصد كمي أو كيفي لجهود الأطراف الأخرى الشريكة في التنمية.

قراءة في التدخلات الطارئة لضمانة المساواة بين الجنسين أثناء وباء الكورونا

في إشارة هامة لجهود وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لرصد ومتابعة التدخلات الطارئة لمواجهة فيروس كورونا، قامت الوزارة بتوفير منصة معنية برصد سياسات وتدخلات الطوارئ التي تم اتخاذها لمواجهة تداعيات الفيروس على الفئات المتضررة، وصنفت الرصد وفقاً لأهداف التنمية، وهو اجتهاد ملحوظ ومقدر من الوزارة لتوفير المعرفة وإتاحة المعلومة والسماح بفرص الدراسة والقراءة النقدية والمقارنة.

ويقدم المرصد رصداً لعدد (9) فقط في إطار الهدف الخامس المعني بالمساواة بين الجنسين، ومنها دعم قطاع السياحة وتوفير بيئة آمنة للنساء العاملات في هذا القطاع من وخلال توفير منحة مخصصة لهذا الغرض من الوكالة الإسبانية، ويأتي هذا الإجراء متقاطعاً ويربط كل من أهداف المساواة بين الجنسين والعمل اللائق والشركات الدولية.

كما يعتبر المرصد تمرير تشريع لوقف تطبيب الختان وتغليظ العقوبة، إجراءً عاجلاً أثناء فترة الكورونا، وهو بالفعل تدخل محمود وعاجل، خاصة في ضوء التوقع بتعثر توفير الحماية الشرطية الكافية أثناء فترات الإغلاق الكلي في الأرياف، واستغلال حالة الطوارئ في تنامي الممارسات الاجتماعية الضارة، ولكن الختان ليس الممارسة الضارة الوحيدة الملحة لوقفها، حيث يمثل الزواج المبكر تهديداً كبيراً لخطط التنمية، كان من الممكن تبني تدخلات لتجريمه أثناء فترات الإغلاق الكلي والجزئي أيضاً، ويتقاطع هذا التدخل العاجل مع هدف المساواة بين الجنسين والهدف المعني ببناء السلام المجتمعي.

"منح إجازة استثنائية للمرأة الحامل العاملة في أجهزة الدولة 28 أسبوعاً، وصرف راتب كامل". ويأتي هذا الإجراء تعبيراً عن حرص الدولة على النساء العاملات الحوامل من انتشار الوباء والإصابة به، وهو تدخل داعم خاصة لحقوق الصحة الإنجابية للنساء، ولكن علينا الإشارة أيضاً إلى اقتصار هذا الإجراء على العاملات في الجهاز الحكومي فقط، وهو إجراء لم يكن ملزماً للقطاع الخاص. ويتقاطع هذا التدخل مع أهداف الصحة والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين.

إصدار قرار إداري من رئاسة الوزراء بضبط وتثبيت أسعار العلاج من فيروس كورونا سواء في المستشفيات العامة أو الخاصة، بما يسهم في حماية المساواة بين الجنسين، ووضع الفئات المستبعدة والمهمشة تحت مظلة خدمات صحية مؤمنة دون تمييز طبقي أو نوعي. ويتقاطع هذا الإجراء مع هدف الحق في الصحة وهدف المساواة بين الجنسين.

أجرى المجلس القومي للمرأة، وبدعم من الأمم المتحدة للمرأة، استطلاع رأي حول المشكلات التي تواجه النساء في الأسرة المصرية أثناء مواجهة فيروس كورونا. وقد كشف الاستطلاع ارتفاع نسب العنف الأسري، وتنامي معدلات المشكلات الأسرية المتنوعة خاصة أثناء فترات الإغلاق الكلي. ومن المهم أن نشير إلى أهمية وضرورة إجراء الأبحاث والاستطلاعات أثناء فترة الطوارئ والأزمات، حتى تسهم تلك الأبحاث في رسم سياسات التدخل، مستندة إلى معرفة وقراءة مجتمعية، ويتقاطع هذا التدخل مع الهدف المعني بالمساواة بين الجنسين والشركات الدولية.

كما يقوم المجلس القومي للمرأة بحملات توعية وطرق أبواب الريف المصري، بغرض رفع الوعي بالإجراءات الاحترازية لحماية الصحة، وتقليص فرص انتشار العدوى. وفي إطار هذا الرصد نسق المجلس حملات طرق أبواب وقوافل صحية في 922 قرية مصرية. ويتقاطع هذا التدخل مع أهداف المساواة بين الجنسين وهدف الحق في الصحة.

استجابت وزارة التجارة والصناعة لورقة السياسات العامة لمواجهة فيروس كورونا الصادرة عن المجلس القومي للمرأة، وتبنت محفز سد الفجوة النوعية في القطاع التجاري والصناعي، ومحاولة سد الفجوة في الأجور بين الجنسين، وهو إجراء فريد وهام يضمن الحد من معدلات تأنيث الفقر، ويعمق المساواة بين الجنسين في مجال العمل، ويعد هذا التدخل تجلياً واضحاً للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة المعني بالمساواة بين الجنسين.

منح الأولوية لعودة النساء والأطفال من العالقين في الخارج إلى أرض الوطن أثناء فترة انتشار الفيروس خاصة مع تنامي تسريح العمالة الوافدة في عدد من الدول العربية أو الجاذبة للعمالة المصرية، فيما يعد إجراء ضرورياً لحماية النساء والأطفال من التشرد، وتداعيات تسريح العمالة الأجنبية، وهو إجراء يستجيب بشكل مباشر للهدف الخامس المعني بالمساواة بين الجنسين.

منح المرأة العاملة في القطاع الحكومي التي ترعى طفلاً يقل عمره عن سنة وحتى اثني عشر عاماً، إجازة مدفوعة الأجر أثناء فترة الإغلاق الكلي. إلا أن هذا الإجراء لم يكن ملزماً للقطاع الخاص، والذي ارتفعت فيه نسب تسريح العمالة النسائية، وأفضلية تشغيل الرجال على النساء وغيرها من صور التمييز ضد النساء في سوق العمل.
وختاماً، تبنت الحكومة المصرية العديد من التدخلات والإجراءات فيما يزيد عن الرصد المتوفر بالمنصة الخاصة بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ولربما كانت اتسعت مساحة الرصد وتقييم التدخلات لو توفرت فرصة التقرير عن الفترة ذاتها لمنظمات المجتمع المدني والنسوية تحديداً، وهي الأجدر بتقديم قراءة حساسة تخص الرصد والتحليل لبعد النوع الاجتماعي، وهي قراءة من شأنها أن تسهم في مضاعفة عائد التنمية على الجميع دون تمييز.

ملاحظات ختامية

وختاماً، يمكننا تبني عدد من الملاحظات النقدية في ضوء قراءة التقرير الطوعي الثالث لمتابعة أهداف التنمية تعمل على تطوير منهجية التقرير، ورصد الإنجازات، وقراءة في التحديات، والتوصل إلى سياسات مستقبلية مستندة إلى الأدلة الحساسة للنوع الاجتماعي، وجميعها تنعكس إيجاباً على تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 ومتابعة مؤشراتها في التقارير المقبلة، ومنها التالي:

1. ضرورة أن يتبنى التقرير رؤية تكاملية وشاملة في الرصد والمتابعة للإنجازات، بحيث يتضمن التقرير الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها من أبعاد شاملة للتنمية المستدامة... ولا يقتصر التقرير على رصد وقراءة البيانات ذات البعد والملمح الاقتصادي فقط.

2. تبني منهجية تقاطعية في الرصد والتحليل، فلا يتم تناول الأهداف تناولاً رئيسياً متوالياً، وإنما تناول أفقي ومتوازٍ بما يسهم في انعكاس بعد النوع الاجتماعي على رصد متابعة مؤشرات الأهداف الأخرى في الخطة، ولا يبقى حبيس الهدف الخامس فقط ومؤشراته.

3. ضرورة تخصيص فصل للرصد والتحليل يتعلق ببرامج التنمية القومية الكبرى، باعتباره تخصيصاً من شأنه أن يكرس ويعمق التفات الباحثين إلى الجهود القومية الكبرى، وقراءة أثرها على مؤشرات أهداف التنمية المختلفة، خاصة برامج تكافل وكرامة، وحياة كريمة، ومواجهة العشوائيات وتوفير الإسكان البديل.

4. آليات رصد البيانات والإحصاءات ذات الصلة، والتي يعتمد عليها التقريرفي التحليل، يجب أن تتوحد أعوام المقارنة، ويشار إلى تغيير السياسات ذات الصلة بموضوع البيان في أعوام المقارنة، كما يجب توحيد أعوام المقارنة بما يسهم في التأكيد على قراءات موضوعية ودقيقة غيرمجتزأة أومبهمة المتغيرات.

5. يظل بند "سياسات تمويل التنمية" هو السؤال الأصعب عند قراءة وتحليل تقارير المتابعة، فالإشارة إلى حجم الديون الداخلية والخارجية أمر واجب عند قراءة الإنجازات، وعامل مهم عند رصد التحديات، كما من الضروري ذكر تداعيات واقع الموازنة الوطنية وتوفير المخصصات، وبدائل التمويل. جميعها عوامل هامة عند قياس كفاءة الإنجازات وتحليلها والبحث في التراكم الإيجابي عليها.

المصادر

- مرصد الاستجابة العاجلة لفيروس كورونا والصادر عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
- موقع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية - التقارير والإصدارات 2020
- التقرير الدولي الصادر عن الأمم المتحدة لمتابعة أهداف التنمية المستدامة أثناء الكوفيد -19
- التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020
- أطلس أهداف التنمية المستدامة 2020: قصص ورؤى من خلال عروض مرئية مبتكرة
- تفعيل نهج التقاطع في المنطقة العربية: التحديات والآفاق- الإسكوا

المصادر

1. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، طريق الأردن إلى التنمية المستدامة، الاستعراض الوطني الطوعي حول تطبيق الأجندة 2030، 2017، متوفر باللغة الانكليزية على: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/16289Jordan.pdf.
2. أحمد عوض، مداخلة في حوار وطني افتراضي متعدد أصحاب المصلحة حول تحدي تحقيق التنمية المستدامة في الأردن. أيلول/سبتمبر2020.
3. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، طريق الأردن إلى التنمية المستدامة، الاستعراض الوطني الطوعي حول تطبيق الأجندة 2030، 2017، متوفر باللغة الانكليزية على: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/16289Jordan.pdf.
4. رشا دبوري، مداخلة في حوار وطني افتراضي متعدد أصحاب المصلحة حول تحدي تحقيق التنمية المستدامة في الأردن. أيلول/سبتمبر2020.
5. The Jordan Times, Gov't launches 'Jordan 2025' development blueprint. 2015. Available at: http://www.jordantimes.com/news/local/gov%E2%80%99t-launches-jordan-2025%E2%80%99-development-blueprint.
6. رؤية الأردن 2025، ص 13، http://inform.gov.jo/Portals/0/Report%20PDFs/0.%20General/jo2025part1.pdf.
7. دائرة الإحصاءات: https://dosweb.dos.gov.jo/sdgs.
8. تقرير التنمية المستدامة 2020، https://s3.amazonaws.com/sustainabledevelopment.report/2020/2020_sustainable_development_report.pdf.
9. المصدر أعلاه.
10. هديل عبد العزيز، مداخلة في حوار وطني افتراضي متعدد أصحاب المصلحة حول تحدي تحقيق التنمية المستدامة في الأردن. أيلول/سبتمبر2020.
11. محمد شمّا، مداخلة في حوار وطني افتراضي متعدد أصحاب المصلحة حول تحدي تحقيق التنمية المستدامة في الأردن. أيلول/سبتمبر2020.
12. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، طريق الأردن إلى التنمية المستدامة، الاستعراض الوطني الطوعي حول تطبيق الأجندة 2030، 2017، متوفر باللغة الانكليزية على: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/16289Jordan.pdf.
13. Jordan Strategy Forum Report (2020): Informal employment in Jordan: Lessons Learned from COVID-19 Pandemic.
14. مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، ورقة موقف بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة عمالة الاطفال 2020: https://bit.ly/2SzStJX.
15. هديل عبد العزيز، مداخلة في حوار وطني افتراضي متعدد أصحاب المصلحة حول تحدي تحقيق التنمية المستدامة في الأردن. أيلول/سبتمبر2020.
16. المصدر أعلاه.
17. Jordan Food Security Update-Implications of COVID 19, May 2020.
18. International Labour Organization (ILO): Impact of COVID-19 on workers in Jordan - A rapid Assessment, July 2020.
19. دائرة الإحصاء، أرقام 2020: http://dosweb.dos.gov.jo/labourforce/employment-and-unemployment.
20. المصدر أعلاه.
21. https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_743389/lang--ar/index.htm.
22. Phenix Center for Economic Studies, «Study on the impact of COVID-19 on the economic situation of families in Jordan,» May 2020.
23. https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_743389/lang--ar/index.htm.
24. Ahmad Awad, «Experts urge Jordan government to rein in unemployment rate,» September 2020. Available at: https://www.zawya.com/mena/en/economy/story/Experts_urge_Jordan_government_to_rein_in_unemployment_rate-SNG_184528707/.
25. OCHA, Relief web, COVID-19 Labour Market Impact Monitoring in Jordan Bi-Weekly Update 15 to 27 March / Report #1. Available at: https://reliefweb.int/report/jordan/covid-19-labour-market-impact-monitoring-jordan-bi-weekly-update-15-27-march-report-1.
26. UNDP, Roadmap For Localizing the SDGs: Implementation and Monitoring at Subnational Level, 2016.
27. المصدر أعلاه.